

أثر الشمول المالي المصرفي على النمو الاقتصادي ، البطالة و الفقر في الجزائر دراسة قياسية (2004-2020)

Impact Of Banking Financial Inclusion On Economic Growth, Unemployment And Poverty In Algeria : Empirical Study(2004-2020)

بقبق ليلي أسمهان¹

جامعة مصطفى اسطمبولي بمعسكر - الجزائر

bakbak.ismahane@univ-mascara.dz

تاريخ النشر: 2022/06/03

تاريخ القبول: 2022/04/ 28

تاريخ الاستلام: 2022/03/ 13

ملخص:

المهدف الأساسي من هذه الدراسة هو تحليل وقياس أثر الشمول المالي المصرفي على النمو الاقتصادي، البطالة و الفقر في الجزائر خلال الفترة (س1: 2004 - س2: 2020) وباستعمال نموذج تصحيح الخطأ (ECM) . الشمول المالي (المتغيرة المستقلة) تقاس ب: عدد فروع البنوك التجارية لكل 100.000 بالغ، عدد حسابات الودائع لدى البنوك التجارية لكل 1000 بالغ، عدد المقترضين من البنوك التجارية لكل 1000 بالغ، عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 100.000 بالغ، الائتمان المقدم للقطاع الخاص و المعروض النقدي الموسع. وتم استعمال نمو الناتج المحلي ، الادخار المحلي الخام ، تكوين رأس المال الثابت الخام ، نمو نصيب الفرد من الدخل الوطني و إجمالي البطالة كمتغيرات تابعة . خلصت الدراسة إلى أن عدد فروع البنوك التجارية ، عدد أجهزة الصراف الآلي ، عدد حسابات الودائع و المعروض النقدي الواسع لها أثر موجب على النمو الاقتصادي وأثر سالب على الفقر و البطالة وهو ما يتوافق مع نتائج الكثير من الدراسات السابقة. الكلمات المفتاحية: الشمول المالي، النظام المصرفي ، النمو الاقتصادي، البطالة، الفقر، نموذج تصحيح الخطأ .

Abstract:

The main objectif of this study is to analyze and measure the impact of banking financial inclusion on economic growth, unemployment and poverty in Algeria, over the period (2004 :S1 -2020:S2) using Error Correction Model (ECM) . Financial inclusion(the independent variable) is measured by the number of commercial bank branches per 100.000 adults, the number of deposit accounts with commercial banks per 1.000 adults, the number of borrowers from commercial banks per 1.000 adults , the number of ATMs per 100.000 adults , the domestic credit to private sector and the Broad money. GDP growth, gross domestic saving, gross fixed capital formation, growth in per capita gross national income and unemployment total are used as dependent variables.

The study concluded that number of commercial bank branches, number of deposit accounts, number of ATMs and Broad money have a positive impact on economic growth and a negative impact on poverty and unemployment which is consistent with results of many previous studies.

Key words: financial inclusion, banking system, economic growth, unemployment, poverty, error correction model.

¹ - المؤلف المرسل: بقبق ليلي أسمهان: bakbak.ismahane@univ-mascara.dz

مقدمة:

حضي موضوع الشمول المالي باهتمام عالمي كبير منذ سنوات الألفينيات وخاصة في أعقاب الأزمة العالمية الأخيرة ، بل وأصبح محورا أساسيا في أجنداث أكبر المؤسسات المالية و النقدية الدولية و البنوك المركزية، ومن البنود الأولى المدرجة في جدول أعمال السياسات الاقتصادية في مختلف دول العالم. هذه الأخيرة التي بدأت تسعى جاهدة نحو تطبيق سياسات كفيلة بتعزيز نطاق الشمول المالي من خلال تعزيز وتسهيل وصول كافة فئات المجتمع إلى الخدمات المالية واستخدامها بفعالية وبتكلفة معقولة. وأثبتت الدراسات مدى أهمية الشمول المالي كدعامة أساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية ، كما اعتبر البنك الدولي تعميم الخدمات المالية وتسهيل وصول جميع فئات المجتمع إليها دافعا قويا لمحاربة الفقر و البطالة وتحسين الظروف المعيشية ورفع الأداء الاقتصادي وتحقيق الاستقرار المالي.

وتجدر الإشارة إلى وجود تفاوت كبير بين البلدان المتقدمة و النامية من حيث مستوى الشمول المالي و المصرفي خاصة ، حيث تشير إحصائيات المنظمات الدولية أن ما يقارب 69 % من السكان البالغين حول العالم يمتلكون حسابات لهم في المصارف العاملة في مختلف بلدان العالم ، في حين لا يزال قرابة 31 % من السكان خارج المنظومة المالية الرسمية بسبب عدم امتلاكهم حسابات مصرفية أو عدم استطاعتهم الوصول إلى الخدمات المصرفية المقدمة في بلدانهم .

وتختلف هذه النسبة بين البلدان تبعا لتصنيفها الاقتصادي ومستوى تطور أجهزتها المصرفية وأسواقها المالية، ففي الوقت الذي تجاوزت فيه نسبة السكان مثلا الذين لديهم حسابات مصرفية في أدنى حالاتها أ ل 90% في البلدان المتقدمة، لم تتعد هذه النسبة في أفضل حالاتها أ ل 30 % في البلدان النامية، وهو ما يشير إلى أن نسبة الاستبعاد المالي في هذه الدول تتجاوز أ ل 70 % . ولا يختلف الأمر في الجزائر باعتبارها جزءا لا يتجزأ من هذا الكل المتشابك ، هذا ما يجعل من دراسة الشمول المالي و المصرفي خاصة في الجزائر وتقدير مستواه وآثاره على الأداء الاقتصادي أمرا مهما خاصة أمام السلطات العامة ومتخذي القرار في بلادنا لتقوم سياساتهم المستقبلية نحو تعزيز الشمول المالي ومن ثم رفع الأداء الاقتصادي.

فالبنوك الجزائرية اليوم وخاصة مع التطور التكنولوجي و الابتكارات المالية المعاصرة تجد نفسها أمام تحدي نشر خدماتها بجودة عالية وبتكاليف معقولة لأكبر شرائح المجتمع، و التفكير في كيفية الوصول لغير المتعاملين معها من المواطنين وكذلك للشرائح المهمشة، و التي لا تجد منتجات مالية رسمية تناسب احتياجاتها وخاصة الفقراء ومحدودي الدخل.

من هذا المنطلق نهدف من خلال هذه الورقة البحثية إلى دراسة وتحليل واقع الشمول المالي المصرفي في الجزائر وقياس آثاره على النمو الاقتصادي و البطالة و الفقر وذلك من خلال محاولة الإجابة على الإشكالية التالية :

ما هو واقع الشمول المالي المصرفي في الجزائر؟ وما مدى مساهمته في تعزيز النمو الاقتصادي وتقليص البطالة و الفقر؟.

كما نطرح فرضيات الدراسة كمايلي :

- لا يزال مستوى الشمول المصرفي في الجزائر متدنيا مقارنة مع بقية الدول وخاصة الدول المغاربية.
- لا تؤثر مؤشرات الشمول المالي المصرفي معنويا على مؤشرات النمو الاقتصادي و الفقر و البطالة وهو ما يدل على غياب دوره في تعزيز النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل وتقليص الفقر في الجزائر .

أما بشأن منهجية هذا البحث، نعتد على مزيج من المنهج الوصفي و التحليلي من خلال تحليل تطور مؤشرات الشمول المصرفي في الجزائر على ضوء البيانات و المعطيات المحصل عليها من تقارير ومعطيات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وتقارير بنك الجزائر. كما

نعمد على المنهج القياسي من خلال الاعتماد على نموذج تصحيح الخطأ ECM لتقدير أثر مؤشرات الشمول المصرفي على مؤشرات النمو الاقتصادي و الفقر و البطالة في الجزائر خلال فترة الدراسة .

ويكتسي موضوع هذه الدراسة أهمية كبيرة علمية وعملية ، حيث تمكن أهميته العلمية في كونه موضوع الساعة كما ذكرنا، خاصة بعد أعقاب الأزمة العالمية الأخيرة وما فرضته من ضرورة تبني استراتيجيات وطنية ودولية نحو تعزيز الشمول المالي بعد أن تبينت أهميته في تعزيز النمو الاقتصادي وتقليص مستويات الفقر و البطالة وتحقيق العدالة الاجتماعية وتحقيق الاستقرار المالي. أما الأهمية العملية تكمن في ضرورة تحسيس الرأي العام و السلطات النقدية في الجزائر بضرورة تعزيز الشمول المالي، لتدعيم التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، خاصة مع ما تفرضه الساحة العالمية و العربية اليوم من تحديات أمام النظام المالي وفي ظل التطورات التكنولوجية الراهنة، علما أن الدراسات التطبيقية و القياسية على وجه الخصوص بشأن هذا الموضوع قليلة في الجزائر، حيث لم نقف إلا على بعض الدراسات التحليلية فقط، مقارنة مع الدراسات القياسية التي حظي بها هذا الموضوع في دول أخرى. ولهذا السبب تعتبر هذه الدراسة إضافة جديدة لإثراء هذا الموضوع من الناحية النظرية ومن الناحية التطبيقية و القياسية خاصة وان الدراسة سيتم إجراؤها خلال العشرية الأخيرة.

وسيتيم معالجة الإشكالية السابقة واختبار فرضيات البحث عن طريق تقسيم الدراسة إلى المحاور التالية :

المحور الأول : المرجعية النظرية و التجريبية للشمول المالي.

المحور الثاني : تطور إستراتيجية الشمول المالي المصرفي ومؤشراته في الجزائر.

المحور الثالث: الدراسة القياسية

خاتمة : تفسير نتائج الدراسة والتوصيات المقدمة.

المحور الأول : المرجعية النظرية والتجريبية للدراسة

أولا: الإطار النظري للشمول المالي

ظهر مصطلح الشمول المالي لأول مرة سنة 1993 في دراسة (Leyshon & Thrift) عن الخدمات المالية في إنجلترا، وبدأ يحظى باهتمام عالمي كبير منذ سنوات الألفينيات وخاصة في أعقاب الأزمة العالمية الأخيرة ،ليصبح في الوقت المعاصر محورا أساسيا في برامج السياسات الاقتصادية لمختلف الدول .

1- تعريف الشمول المالي

عرفه البنك الدولي أنه " نسبة الأشخاص أو الشركات التي تستخدم الخدمات المالية " (World Bank, 2014) .

و عرفه صندوق النقد العربي أنه " إتاحة واستخدام كافة الخدمات المالية من مختلف فئات المجتمع بمؤسساته وأفراده، من خلال القنوات الرسمية، بما في ذلك حسابات التوفير المصرفية ، وخدمات الدفع و التحويل، و التأمين، و التمويل و الائتمان وابتكار خدمات مالية أكثر ملائمة وبأسعار تنافسية " (صندوق النقد العربي بتصرف، 2017) .

و عرفت مجموعة العشرين (G20) ومؤسسة التحالف العالمي للشمول المالي (AFI) الشمول المالي بأنه " تعزيز وصول واستخدام كافة فئات المجتمع، وبما يشمل الفئات المهمشة و الميسورة، للخدمات و المنتجات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم بحيث تقدم لهم بشكل عادل وشفاف وبتكاليف معقولة " (غربي، 2020).

وفي مقابل الشمول المالي يشير الحرمان المالي أو الاستبعاد المالي إلى " تلك العملية الديناميكية المعقدة، و التي بموجبها يواجه أفراد المجتمع المصاعب و العوائق فيما يتعلق بالوصول إلى مصادر منتجات الخدمات المالية الأساسية، و يتمكن من استخدامها بصورة تلاءم احتياجاتهم، و يتمكن - في ذات الوقت - من ممارسة حياة اقتصادية واجتماعية طبيعية " (نورين، 2015).

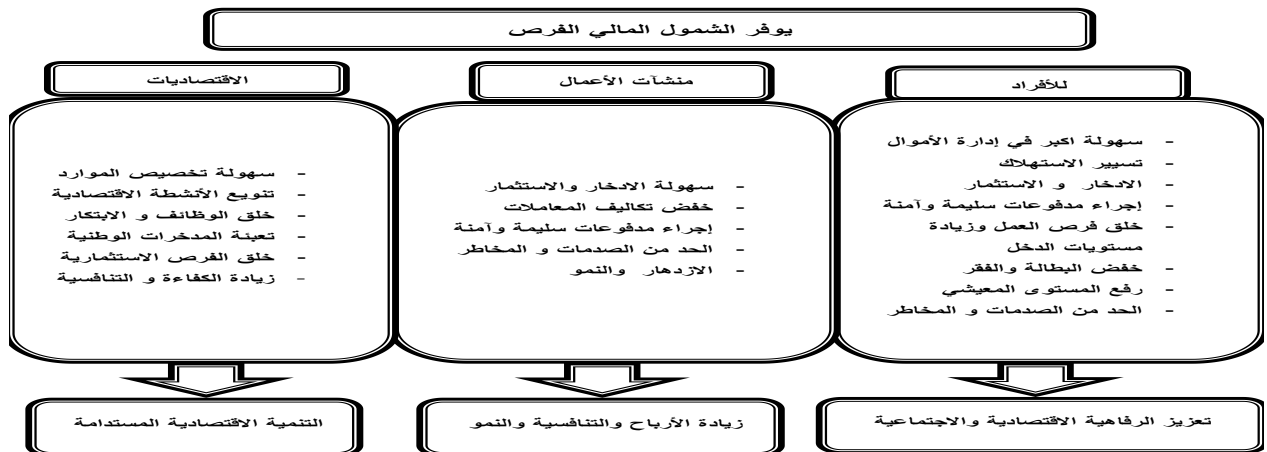
2- أهداف وأهمية الشمول المالي

يهدف الشمول المالي إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها (صندوق النقد العربي بتصرف، 2017) (نعم حسين و نوري، 2018):

- تعزيز نشر الخدمات المالية في المجتمع ووصولها إلى كافة فئاته،
- الاهتمام بالفئات محدودة الدخل و المحرومة و المهمشة لانتشالها من الفقر،
- تمكين المشروعات المتناهية الصغر و الصغيرة و المتوسطة من الوصول إلى الاستفادة من الخدمات و المنتجات المالية ومن الاستثمار و التنوع،
- تعبئة الادخار وتوجيهه نحو الاستثمارات ومن ثم تحقيق النمو الاقتصادي،
- تعزيز استقرار النظام المالي،
- تعزيز فرض التنافس بين المؤسسات المالية،
- دمج المعاملات المالية الغير رسمية في النظام المالي الرسمي الخاضع للرقابة و الإشراف،
- خلق فرص العمل الجديدة وبالتالي خفض معدلات البطالة و الفقر وتحسين توزيع الدخل ومن ثم تحسين مستوى معيشة أفراد المجتمع،
- تحقيق الرفاه الاقتصادي و الاجتماعي و التنمية المستدامة.

على ضوء الأهداف السابقة الذكر تتضح أهمية الشمول المالي من خلال ما يحققه من فرص بالنسبة للأفراد و منشآت الأعمال و المجتمع و الاقتصاد ككل ، وهو ما نوضحه من خلال المخطط التالي :

شكل رقم 1: أهمية الشمول المالي بالنسبة للأفراد ومنشآت الأعمال والاقتصاديات

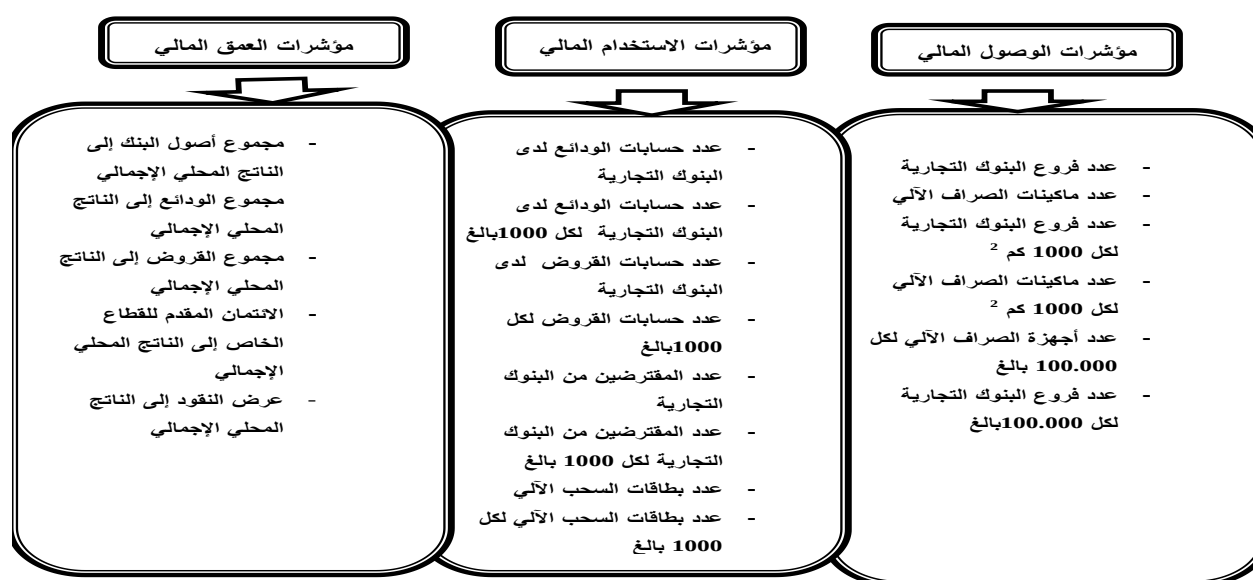


المصدر : من إعداد الباحثة اقتباسا من : - تقرير التنمية المالية ، البنك الدولي، 2014 و حنان الطيب، كتيبات تعريفية، الشمول المالي ، صندوق النقد العربي، 2020،

3- مؤشرات قياس الشمول المالي

يتم قياس الشمول المالي عن طريق مجموعة كبيرة من المؤشرات التي أقرتها عدة منظمات عالمية، كالبنك الدولي وتحالف الاشتغال المالي ومجموعة العشرين وصندوق النقد العربي و الرابطة العالمية من أجل الاشتغال المالي، هذه المؤشرات في مجملها تنقسم إلى مؤشرات الوصول المالي ومؤشرات الاستخدام المالي ومؤشرات العمق المالي ، بالإضافة إلى مؤشرات قياس جودة الخدمات المالية .
نقوم بتلخيص أهم مؤشرات قياس الشمول المالي المصرفي بالاعتماد على مصادر بيانات الشمول المالي التي يعدها صندوق النقد الدولي (IMF FAS - Financial Access Survey, 2021) و التي تتوفر بشأنها معطيات في الاقتصاد الجزائري في الشكل الموالي:

شكل رقم 2: مؤشرات قياس الشمول المالي



المصدر : من إعداد الباحثة اعتمادا على : (IMF FAS - Financial Access Survey)

ثانيا : الدراسات التجريبية السابقة

يخصى الشمول المالي باهتمام كبير من طرف الباحثين في كل الدول ، نذكر أهم الدراسات الحديثة التي وقفنا عليها كمايلي :
(Talalweh & Samarah, 2021): سعت الدراسة إلى تحديد تأثير الشمول المالي على النمو الاقتصادي والتنمية البشرية لحوالي 28 بلد إسلامي، وعن طريق نموذج اقتصادي قياسي لتقدير هذه العلاقة تجريبيا. أشارت النتائج إلى وجود ارتباط إيجابي قوي بين الشمول المالي والتنمية الاقتصادية و البشرية..

(Mashamba & Chinoda, 2021): هدفت الدراسة إلى فحص العلاقة التفاعلية بين الشمول المالي ، تنافسية البنوك و النمو الاقتصادي في إفريقيا بالاعتماد على بيانات 20 دولة، وباستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL لبيانات البانل خلال الفترة 2004-2018 . و توصلت الدراسة إلى علاقة موجبة ومعنوية بين الشمول المالي و النمو الاقتصادي في المدى الطويل، في حين في المدى القصير النمو الاقتصادي يقلص معنويا مستوى الشمول المالي .

(Ratnawati, 2020) : هدفت الدراسة إلى بحث أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي ، الفقر ، تفاوت الدخل والاستقرار المالي في آسيا خلال الفترة 2009 - 2018 ، وباستعمال طريقة العزوم المعممة في بيانات البانل الديناميكية . أشارت النتائج أن كل أبعاد الشمول المالي كان لها تأثير معنوي على النمو الاقتصادي و الفقر وتفاوت الدخل والاستقرار المالي .

(Purwiyanta, C Ambar, & Rini Dwi, 2020): سعت الدراسة إلى تحليل تأثير العمق المالي والوصول المالي والاستقرار المالي على النمو الاقتصادي في 34 مقاطعة في إندونيسيا للفترة 2014-2018، و بناءً على نموذج التأثيرات الثابتة لبيانات البانل . أشارت النتائج إلى أن جميع متغيرات الشمول المالي المستخدمة في هذا البحث قد أثرت معنوياً على النمو الاقتصادي، حيث أثر العمق المالي والاستقرار المالي تأثير إيجابي ، في حين أن الوصول إلى التمويل كان له تأثير سلبي على النمو الاقتصادي .

(Noor, Sabir, & Asghar, 2020): سعت الدراسة إلى تشخيص العلاقة بين الشمول المالي، ريادة الأعمال ، المؤسسات و النمو الاقتصادي ل 33 دولة نامية إفريقية خلال الفترة 2004 - 2016، بالاعتماد على طريقة العزوم المعممة وبإدخال المتغيرات في نموذج النمو ل Solow . أشارت نتائج الدراسة أن الشمول المالي له أثر إيجابي ومعنوي على النمو الاقتصادي في الدول محل الدراسة، في حين أن ريادة الأعمال كان لها أثر سلبي ومعنوي . أما المتغيرات المؤسسية مثل سيادة القانون والاستقرار السياسي كان لها أثر سلبي، أما السيطرة على الفساد وفعالية الحكومة كان لهما أثر إيجابي على النمو الاقتصادي في الدول الإفريقية النامية .

(Bidemi Obayori1 & Chidinma Chioma B, 2020): سعت الدراسة إلى فحص أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في نيجيريا خلال الفترة 1981-2018، بالاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL . وتوصلت الدراسة إلى أن الوصول للخدمات المالية واستعمالها الفعلي يؤثر إيجاباً ومعنوياً على النمو الاقتصادي في نيجيريا في المدى القصير و الطويل (Suman & Manoj, 2020): هدف الدراسة هو ملاحظة كيف يرتبط الشمول المالي بالنمو الاقتصادي في الهند خلال الفترة 2005 - 2017، باستعمال نموذج الانحدار الذاتي البايزي (BVAR) . أشارت النتائج إلى وجود علاقة هامة بين بعد استخدام الخدمات البنكية و النمو الاقتصادي في الهند ، أما المؤشر العام للشمول المالي لم يعطي نتائج معنوية، ومن ثم لم يؤثر على النمو الاقتصادي.

(Kabikissa, 2020): هدفت الدراسة إلى تحليل وقياس أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الكونغو باستعمال منهجية ARDL، وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر معنوي موجب لمؤشرات الشمول المالي على النمو الاقتصادي وخاصة على النمو خارج قطاع المحروقات .

(Okoye, Adetiloye, & Erin, 2020) وكان الهدف الرئيسي لهذه الورقة البحثية هو تحديد أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي والتنمية في نيجيريا، باستخدام بيانات تاريخية عن متغيرات مختارة خلال الفترة 1986-2015. تم الاعتماد على تقدير الانحدار عن طريق المربعات الصغرى العادية. وكانت النتائج الرئيسية للدراسة وهي أن تقلص الائتمان للقطاع الخاص لم يدعم بشكل كبير النمو الاقتصادي في نيجيريا، في حين عزز الشمول المالي التخفيف من حدة الفقر في نيجيريا من خلال القروض الممنوحة إلى المناطق الريفية .

(دردور و حركات، 2020): هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2017 وذلك باستخدام نموذج ARDL . و توصل البحث إلى مجموعة من النتائج أهمها: وجود علاقة توازنية طويلة الأجل فضلاً عن العلاقة قصيرة الأجل بين متغيرات الشمول المالي والنمو الاقتصادي.

وجود علاقة إيجابية بين الفروع البنكية والقروض من جهة والنمو الاقتصادي من جهة أخرى، ووجود تأثير سلبي للودائع على الناتج المحلي الإجمالي، مما يتطلب توعية الأفراد بأهمية الاستثمار في المشاريع الإنتاجية والتي تساهم في النمو الاقتصادي بالجزائر.

(Nasir Ali, Kaneez, & Jameel, 2019): سعت هذه الدراسة إلى تشخيص أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في باكستان باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL ونموذج تصحيح الخطأ ECM، خلال الفترة 1985-2017. توصلت الدراسة إلى وجود تكامل مشترك بين مؤشرات الشمول المالي و النمو الاقتصادي، وأن الشمول المالي يؤثر إيجاباً على النمو الاقتصادي في المدى القصير في باكستان بتأخر سنة واحدة .

(Suidarma, 2019): هدفت الدراسة إلى تحليل الأثر و العلاقة الطويلة الأجل بين الشمول المالي و النمو الاقتصادي في دول رابطة جنوب شرق آسيا (ASEAN)، بالاعتماد على بيانات سداسية خلال الفترة 2008-2015 وباستعمال نموذج تصحيح الخطأ (VECM) لبيانات البانل، لتحليل العلاقة الطويلة الأجل بين الشمول المالي و النمو الاقتصادي من جهة، وكذلك معرفة استجابة النمو الاقتصادي عند حصول صدمة عشوائية في متغيرة الشمول المالي. توصلت الدراسة إلى أن الشمول المالي قادر على تحفيز النمو الاقتصادي لدول الآسيان في المدى الطويل .

(Moïse & Hongyi, 2018): سعت الدراسة إلى فحص العلاقة بين الشمول المالي و النمو الاقتصادي في رواندا اعتماداً على بيانات سنوية من 2004-2016 وبالاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL. توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طويلة الأجل بين الشمول المالي و النمو الاقتصادي في رواندا.

(Rasha Fouad, 2018): فحصت الدراسة أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي وتقليص الفقر في 23 دولة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال الفترة 2004-2016، باستعمال مؤشر متعدد الأبعاد للشمول المالي وبالاعتماد على نماذج البانل . توصلت الدراسة إلى وجود أثر إيجابي ومعنوي لمؤشر عدد ماكينات الصراف الآلي، عدد المدعين و المقترضين، عدد الحسابات البنكية وحجم القروض كنسبة من الناتج المحلي على كل من رفع مستوى النمو الاقتصادي وتقليص مستويات الفقر في الدول عينة الدراسة .

(القاضي، 2018): هدفت الدراسة إلى تحديد دور الشمول المالي في الأداء الاقتصادي في مصر خلال الفترة من 1991 إلى 2016، بالاعتماد على المنهج الوصفي و التحليلي ومنهج الاقتصاد القياسي عن طريق نموذج الانحدار الخطي المتعدد . خلصت الدراسة إلى وجود علاقة موجبة بين فروع البنوك وانتشار الخدمات المالية و المصرفية وبين تعبئة الادخار وزيادة ودائع الجمهور ومن ثم زيادة الناتج المحلي الإجمالي .

(Harley Tega, Adetoso J, & Adegbola, 2017) : هدفت هذه الدراسة إلى التحقق تجريبياً من دور الشمول المالي في تقليص الفقر ورفع مستوى النمو الاقتصادي في الاقتصاد النامي خلال الفترة 2006-2015 ، واعتمدت الدراسة على بيانات البانل لثلاث دول إفريقية. توصلت الدراسة إلى أن كل المتغيرات المستقلة و الخاصة بالشمول المالي كان لها أثر إيجابي على تقليص الفقر ورفع النمو الاقتصادي .

(Anas Iswanto, Paulus, & Indraswati, 2016) : حاولت الدراسة تحديد أثر الشمول المالي اتجاه الفقر و النمو الاقتصادي مع الأخذ بعين الاعتبار المشاكل الجغرافية في 31 مقاطعة من اندونيسيا خلال الفترة 2005-2013، وباستعمال نماذج البانل . وتم الاعتماد في الدراسة على مؤشر عام للشمول المالي . أشارت النتائج إلى وجود أثر إيجابي ومعنوي لمؤشر الشمول المالي على الاستثمار وأثر سلبي على الفقر في حين لم يكن له أثر معنوي على النمو الاقتصادي .

المحور الثاني : تطور إستراتيجية الشمول المالي المصرفي و مؤشرات في الجزائر

أولا : إستراتيجية الجزائر في تعزيز الشمول المالي المصرفي

عرف البنك المركزي الجزائري الشمول المالي أنه "إتاحة واستخدام كافة الخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع بمؤسساته وأفراده ، خاصة المهمشة منها ، من خلال القنوات الرسمية بما في ذلك الحسابات الجارية وحسابات الادخار ، خدمات الدفع و التمويل ، خدمات التأمين، خدمات التمويل و الائتمان ، و ابتكار خدمات مالية أكثر ملائمة وبأسعار تنافسية وعادلة . بالإضافة إلى العمل على حماية حقوق مستهلكي هذه الخدمات المالية وتشجيع هذه الفئات على إدارة أموالهم ومدخراتهم بشكل سليم، لتفادي لجوء البعض إلى القنوات و الوسائل الغير رسمية التي لا تخضع لأي من جهات الرقابة و الإشراف، و التي تفرض أسعارا مرتفعة نسبيا، مما يؤدي إلى سوء استغلال احتياجات تلك القنوات للخدمات المالية و المصرفية (اوسياف و شاوي، 2020) .

وفي سبيل تعزيز الشمول المالي بذلت السلطات الجزائرية، ولا تزال، ممثلة في بنك الجزائر مجهودات معتبرة في هذا السياق ولعل أبرزها ما تضمنته التشريعات الصادرة خاصة خلال السنوات الأخيرة.

✓ في سنة 2012، صدور التعليمية رقم 03 / 2012 و المحددة للإجراء الخاص بحق امتلاك حساب لكل مواطن، و المدعمة لما

جاء سابقا في الأمر رقم 11/03 الصادر سنة 2011 ، والذي نص على إلزامية مبدأ الحق للجميع في فتح حساب بنكي، وحماية المودعين، من خلال أحكام المواد 119 و 119 مكرر من هذا الأمر (بنك الجزائر) (بنك الجزائر) . حيث يسمح لكل شخص طبيعي أو معنوي الاتصال ببنك الجزائر في حالة تلقيه الرض بفتح حساب له، ليعين له بنك الجزائر بنكا لفتح حسابه المصرفي. كما عززت المادة 43 من قانون المالية التكميلي لسنة 2015 ماجاء في التعليمية رقم 03/2012، من خلال السماح بإشراك جهات فاعلة جديدة لتوسيع نطاق المدخرات الوطنية وتوجيهها عن طريق تنفيذ برنامج الامتثال الضريبي الطوعي.

✓ في سنة 2014، عهد قانون المالية لبنك الجزائر مهمة ترقية وتنظيم الشمول المالي من خلال التركيز على تطوير الانتشار المصرفي على المستوى الوطني، وهو ما سمح بتطور الوكالات البنكية وظهور أخرى جديدة.

وفي إطار تعزيز الشمول المالي الرقمي، توفر البنوك الجزائرية لعملائها ومنذ 2006 في إطار عصره وسائل الدفع العديد من وسائل الدفع الالكترونية، كالبطاقة البنكية للسحب CBR ، و البطاقات البين بنكية CIB ، و بطاقات أخرى متاحة لفئة رجال الأعمال و المستثمرين كماستر وفيزا كارد . وتعزز هذا النهج سنة 2014 حيث أطلق بنك الجزائر نظام الدفع الإجمالي الفوري للمبالغ الكبيرة و الدفع المستعجل بين البنوك، ونظام المقاصة الالكترونية للمدفوعات الخاصة بالجمهور، ونظام معلوماتي خاص بالقروض، وكل هذا من شأنه تعميق الشمول المالي.

✓ في سنة 2018، صدور التعليمية رقم 01 / 2018، التي حملت المسؤولية للبنوك في مرافقة ديناميكية تعزيز الشمول المالي الذي أصبح المحور الرئيسي لعصره وتطوير النظام المالي و البنكي في الجزائر. فالبنوك مطالبة بتنويع خدماتها ومنتجاتها، وتوسيع سلسلة منتجاتها إلى مختلف الأعوان الاقتصادية دون تمييز ، وبجهد الادخار من أجل تقليص الكتلة النقدية المتداولة في السوق الغير رسمية. (بنك الجزائر). كما أن البنوك مدعوة بموجب هذه التعليمية للتوقف عن المطالبة بالوثائق الداعمة عند إيداع الأموال، والاقترصار فقط على تلك

المتعلقة بحماية العميل في إطار المتطلبات التنظيمية من حيث مبدأ (اعرف عميلك) ، كما تظل عمليات السحب مجانية الاستخدام لتشجيع المصارف على إتاحة الأموال للعملاء .

أضف إلى ذلك أن التعليم رقم 01 / 2018 تحمل المدراء ورؤساء البنوك و المؤسسات المالية العاملة في الجزائر مسؤولية ضرورة تعبئة الهياكل التشغيلية وبرامج التدريب وإجراءات التوعية المالية بغية تطوير الشمول المالي و المصرفي بطريقة فعالة ومستدامة.

كما صدر في نفس السنة **التعليم رقم 02 / 2018** و المتعلقة بالمعايير التكميلية للشمول المالي، و الخاصة بادخار الخواص بالعملة الصعبة ، حيث تمنح هذه التعليم الحق للأشخاص المقيمين و الغير مقيمين فتح حسابات بالعملة الصعبة بجمرية، وبدون أي ترخيص مسبق وبدون أي تحديد للمبلغ ، مع حرية السحب و الإيداع في إطار القوانين التنظيمية للصرف.

وفي هذا السياق تلتزم البنوك بتحفيز الادخار بالعملة الصعبة ورفع القيود التي لا مبرر لها والمتعلقة بتبرير مصدر الأموال، عملا بما نصت عليه التعليم رقم 01 / 2018. (بنك الجزائر)

وأصدر بنك الجزائر كذلك في هذه السنة التعليم رقم 03 / 2018 و المتعلقة بالقواعد العامة الخاصة بشروط البنوك المطبقة على العمليات البنكية، حيث أن البنوك و المؤسسات المالية مطالبة بموجب هذه التعليم بنشر القواعد العامة المتعلقة بشروطها على العمليات البنكية، و المحددة في **التنظيم رقم 01 / 2013 الصادر في 08 افريل 2013 و المحدد لشروط البنوك**. فعلى البنوك استعمال كل الوسائل المتاحة لإعلام زائنها بشروط استعمال الحسابات المفتوحة، وأسعار مختلف الخدمات المقدمة، والتي يجب أن تكون موضحة مسبقا في اتفاقية فتح الحساب البنكي . تسمح هذه الشفافية بحماية الزائنين، وتعزيز الشمول المالي للادخار بالعملة الوطنية و الصعبة، وكذلك تعزيز المنافسة البنكية. (بنك الجزائر)

كما أصدر بنك الجزائر **التنظيم رقم 01 / 2018 و المتعلق بضمان الودائع المصرفية ، و التنظيم رقم 02 / 2018 و المتضمن قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف المصارف و المؤسسات المالية.** (بنك الجزائر)

✓ **في سنة 2020**، أصدر بنك الجزائر عدة لوائح تنظيمية هادفة إلى تعزيز الشمول المالي، ولعل آخرها **اللائحة التنظيمية التي كرسّت المعاملات البنكية الإسلامية ، و التنظيم رقم 01 / 2020 و المحدد للقواعد العامة المتعلقة بالشروط البنكية المطبقة على العمليات المصرفية والتي يتعين على البنوك إبلاغ زائنها بها وتحديدتها عند فتح الحسابات .** كما تحدد المادة 14 من هذا التنظيم الخدمات المصرفية القاعدية المجانية التي يتعين على البنوك تقديمها مجاناً لعملائها، كفتح أو إقفال الحسابات بالدينار الجزائري، ومنح دفتر الشيكات ودفتر الادخار، ومنح البطاقات البنكية الداخلية وغيرها، بهدف تعزيز نفاذ الخدمات لكل شرائح المجتمع وبأقل تكلفة. (بنك الجزائر)

وأصدر بنك الجزائر كذلك **التنظيم رقم 02 / 2020 المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك و المؤسسات المالية، بالإضافة إلى التنظيم رقم 03 / 2020 المتعلق بنظام تغطية وضمان الودائع الخاصة بأسلوب التمويل الإسلامي في شبك الصيرفة الإسلامية المفتوح لدى بنك الجزائر.** (بنك الجزائر)

كما أصدر بنك الجزائر خلال هذه السنة كذلك وجراء جائحة كورونا وإجراءات الحجر الصحي **مذكرة إعلامية في 24 مارس 2020** تنبه البنوك و المؤسسات المالية إلى ضرورة تشجيع العملاء على استخدام المزيد من وسائل الدفع الغير نقدية، خاصة الشيكات و التحويلات المصرفية و البطاقات المصرفية ، كما تم تشجيع الوسطاء المعتمدين على تقديم خدمات مجانية تخص تحديدا منح البطاقات المصرفية، و دفاتر الشيكات للعملاء، استخدام الخدمات المصرفية الالكترونية (أجهزة الصراف الآلي) و الدفع بالبطاقات المصرفية، بالإضافة إلى تزويد التجار بمحطات الدفع الالكترونية دون رسوم إضافية. وأصدر بنك الجزائر كذلك **التعليم رقم 03 / 2020 و المعرفة**

للمنتجات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية، و المحددة للإجراءات و الخصائص التقنية لتنفيذها من طرف البنوك و المؤسسات المالية . (بنك الجزائر)

كما لجأت الدولة في سنة 2020 إلى تطوير وسائل تمويلية تدعم الإجراءات التي اتخذتها الدولة سابقا في مجال تمويل المشاريع الصغيرة و المشاريع المبتكرة و المؤسسات الناشئة، من خلال تبني أسلوب منصات التمويل الجماعي التساهمي و التي تلعب دورها كمستشار للاستثمار التساهمي، وذلك حسب ما نصت عليه المادة 45 من قانون المالية التكميلي لسنة 2020 وهو ما سيسهم في تعزيز الشمول المالي الرقمي (بوزانة و حمدوش، 2020).

ويعتزم بنك الجزائر تعزيز الشمول المالي خلال السنوات القادمة وبالتنسيق مع كل الفاعلين في الساحة المصرفية، عن طريق إستراتيجية تتمحور حول نشر الثقافة المالية من خلال تحسيس وتعليم فئة الشباب مبادئ وأصول المعاملات المالية، حسب المعايير الدولية المعمول بها وفي أقرب الآجال، وذلك عن طريق إشراك البنوك و المؤسسات المالية في هذه المبادرة. كما يحث بنك الجزائر البنوك و المؤسسات المالية على تنظيم حملات ترويجية وتحسيسية للتعريف بمنتجاتها لجميع المواطنين، خاصة ذات العلاقة بالتقنيات الجديدة، بالإضافة إلى ضرورة توسيع شبكتها إلى كل مناطق الوطن وخاصة إلى المناطق النائية، لتوفير الخدمات التي تستجيب لانشغالات المواطنين في هذه المناطق وكذا توسيع تمويلها للمشاريع الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة. (بنك الجزائر)

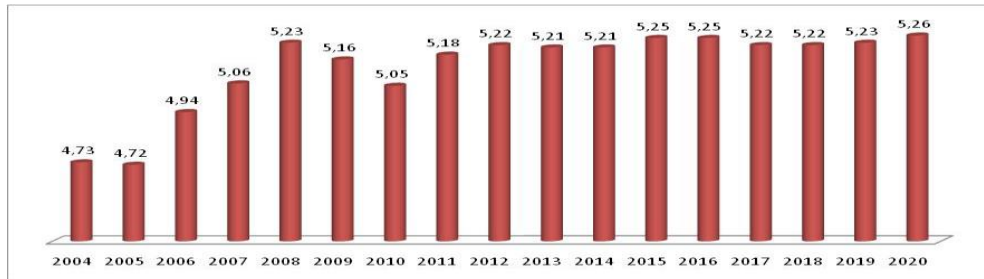
والجدير بالذكر أنه وبالرغم من الجهود المبذولة لتعزيز الشمول المالي، لا تزال الجزائر تعاني من ارتفاع نسبة الإقصاء المالي و الذي قدره بنك الجزائر نهاية 2017 ب 33% من الكتلة النقدية، أي ما يعادل 4675 مليار دج تتمثل في التعاملات النقدية و الاكتناز من طرف المؤسسات والعائلات دون أن ننسى حركة النقود في السوق الموازية. (بنك الجزائر).

كما لا تزال الجزائر تحتل مراتب متأخرة عالميا وعربيا ومغاربيا من حيث مستوى الشمول المالي، فمثلا احتلت المغرب المرتبة 87 عالميا من مجموع 151 دولة بمؤشر شمول مالي بلغ 19,49 % سنة 2011 و 20,56 % سنة 2014، في حين احتلت تونس المرتبة 94 عالميا بمؤشر بلغ 17,97 % سنة 2011 و 17,81 % سنة 2014، أما الجزائر احتلت مرتبة متأخرة 113 عالميا بمعدل 7,97 % سنة 2011 و 12,50 % سنة 2014. (Cyn – Young & Rogelio V, 2018) كما احتلت المغرب سنة 2017 المرتبة 83 عالميا من مجموع 176 دولة بمؤشر 31,25 %، وتونس المرتبة 87 عالميا بمؤشر 30,95 % في حين زاد تأخر الجزائر إلى المرتبة 137 بمؤشر 9,85 %. (صباغ و عزري، 2020)

ثانيا : تطور مؤشرات الشمول المالي المصرفي في الجزائر

1- تطور مؤشرات الوصول المالي

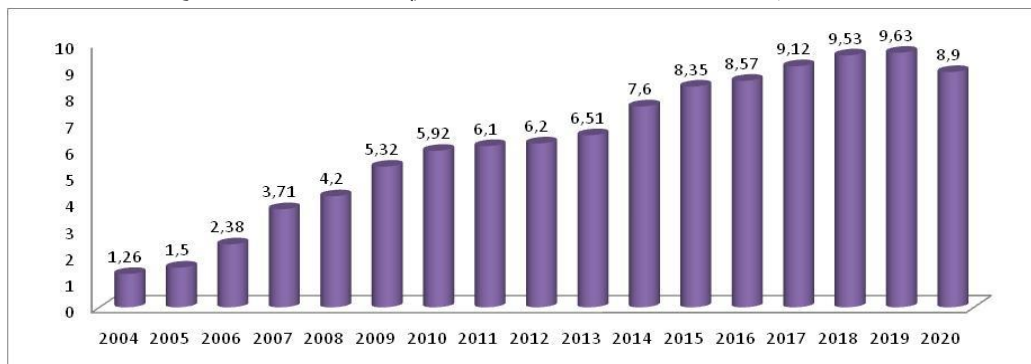
شكل رقم 3 : تطور عدد فروع البنوك التجارية لكل 100.000 بالغ



المصدر : من إعداد الباحثة اعتمادا على معطيات صندوق النقد الدولي و البنك العالمي

نلاحظ من خلال الشكل ارتفاع نسبي وبوتيرة ضعيفة ومستقرة لعدد فروع البنوك التجارية في الجزائر لكل 100.000 بالغ من 4.73 سنة 2004 إلى 5.26 سنة 2020، وتبقى هذه النسبة ضعيفة جدا مقارنة مع دول أخرى وخاصة الدول المجاورة، حيث تعدت النسبة على التوالي سنة 2020 ، 22 فرع لكل 100.000 بالغ في تونس و 24 فرع لكل 100.000 بالغ في المغرب ، علما أن عدد فروع البنوك التجارية في الجزائر سنة 2020 وصل إلى 1578 فرع ، في حين وفي نفس السنة وصل عدد فروع البنوك التجارية إلى 1973 فرع في تونس و 6500 فرع في المغرب .

شكل رقم 4 : تطور عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 100.000 بالغ

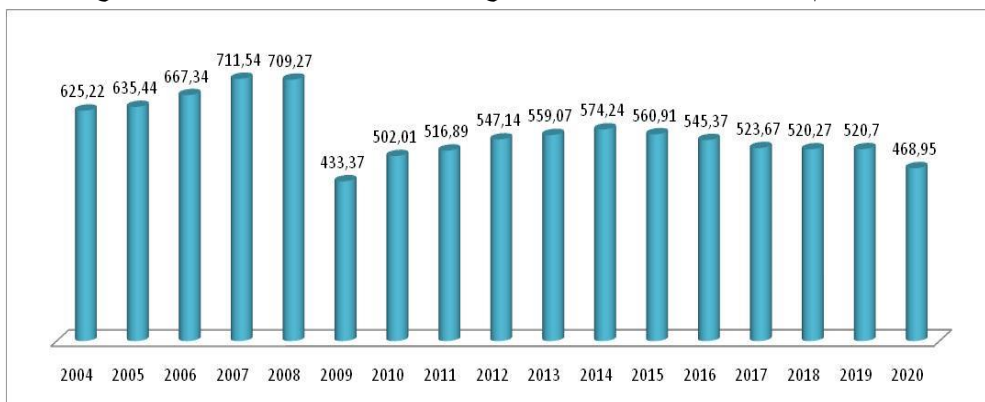


المصدر : من إعداد الباحثة اعتمادا على معطيات صندوق النقد الدولي و البنك العالمي

بالرغم من الارتفاع الملحوظ في مؤشر عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 100.000 بالغ من 1.26 سنة 2004 إلى 9.63 سنة 2019 و 8.90 سنة 2020، إلا أن هذا المؤشر يبقى ضعيف مقارنة مع الدول المجاورة حيث بلغ هذا المؤشر سنة 2020 على التوالي حوالي 29 في المغرب وتجاوز 30 في تونس، علما أن عدد أجهزة الصراف الآلي بلغ سنة 2020 في الجزائر 2702 جهاز مقابل 7734 جهاز في المغرب و 3029 جهاز في تونس .

2- تطور مؤشرات الاستخدام المالي

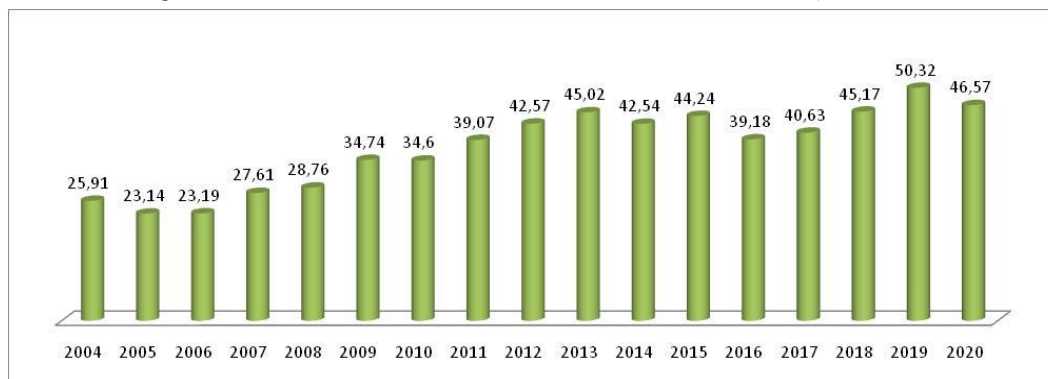
شكل رقم 5 : تطور عدد حسابات الودائع لدى البنوك التجارية لكل 1000 بالغ



المصدر : من إعداد الباحثة اعتمادا على معطيات صندوق النقد الدولي و البنك العالمي

نلاحظ جليا الانخفاض في مؤشر عدد حسابات الودائع لدى البنوك التجارية لكل 1000 بالغ من متوسط 600 إلى متوسط 500 خلال السنوات الأخيرة، وهذا مقارنة مع ما شهدته الدول المجاورة من ارتفاع ملحوظ في هذا المؤشر. فمثلا المغرب عرف ارتفاع متواصل في هذا المؤشر طيلة نفس الفترة من متوسط 400 إلى 1000 متجاوزا نسبة 1090 خلال سنة 2020 .

شكل رقم 6 : تطور عدد المقترضين من البنوك التجارية لكل 1000 بالغ

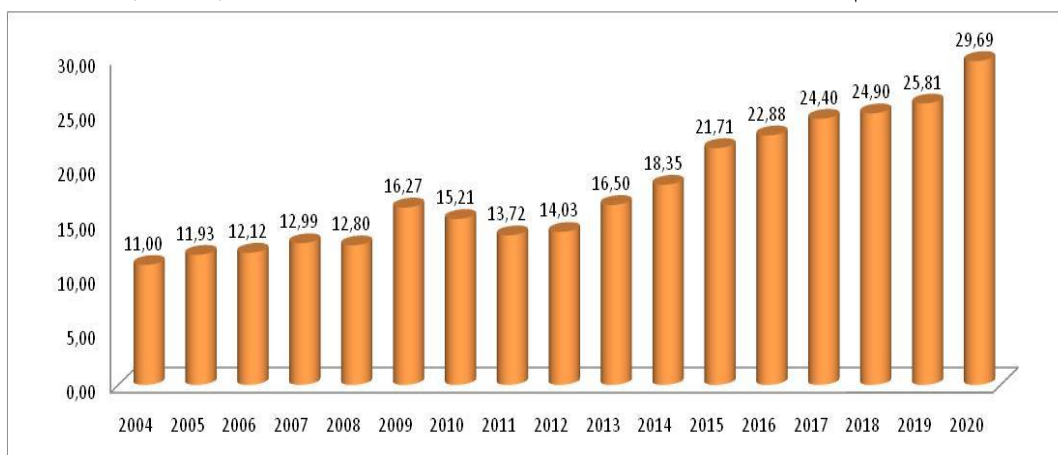


المصدر : من إعداد الباحثة اعتمادا على معطيات صندوق النقد الدولي و البنك العالمي

يظهر الشكل بوضوح التذبذب الذي عرفه مؤشر عدد المقترضين من البنوك التجارية لكل 1000 بالغ مرتفعاً بوتيرة ضعيفة جدا من متوسط 25 خلال بداية الفترة إلى متوسط 39 منتصف الفترة ليرتفع تدريجيا إلى متوسط 45 نهاية الفترة، مع بلوغه مستوى 50.3 سنة 2019 و 46.5 سنة 2020 . ويبقى مستوى هذا المؤشر كذلك ضعيفا جدا مقارنة مع الدول المجاورة، ففي تونس عرف هذا المؤشر تطورا متصاعدا ومنتظما من 74.4 سنة 2004 إلى حوالي 246 سنة 2020.

3- تطور مؤشرات العمق المالي

شكل رقم 7 : تطور حجم الائتمان المقدم للقطاع الخاص (% من الناتج المحلي الإجمالي)

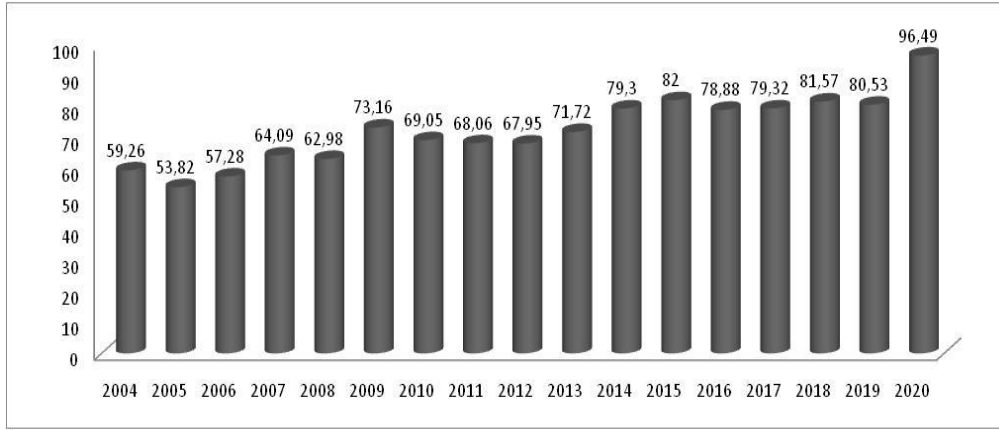


المصدر : من إعداد الباحثة اعتمادا على معطيات صندوق النقد الدولي و البنك العالمي

يظهر الشكل بوضوح الارتفاع الحسوس في حجم الائتمان المقدم للقطاع الخاص بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي، من متوسط 12 % في بداية الفترة ليشهد تذبذبا في متوسط الفترة ثم ارتفاعا متواليا وملحوظا ابتداء من سنة 2012 ليبلغ حوالي 29.6 % سنة 2020،

وهو ما يبرز دور البنوك في تمويل القطاع الخاص ومن ثم مساهمتها في تمويل الاقتصاد الوطني. ولكن بمقارنة هذا المؤشر مع دول أخرى نجده ضعيفا جدا فمثلا بلغ هذا المؤشر نسبة 69 % سنة 2020 في تونس وقارب 70 % في المغرب خلال نفس السنة .

شكل رقم 8 : نمو المعروض النقدي (% من الناتج المحلي الإجمالي)



المصدر : من إعداد الباحثة اعتمادا على معطيات صندوق النقد الدولي و البنك العالمي

نلاحظ جليا التطور المستقر لمؤشر التوسع النقدي بالنسبة للناتج المحلي بارتفاعه من متوسط 60% في أول ومتوسط الفترة إلى حوالي 96 % سنة 2020 ، ويبقى هذا المؤشر في مستوى مقبول مقارنة مع المستوى المسجل في تونس سنة 2020 ب 79.5 % و أما المغرب بلغ المؤشر نسبة 136 % في نفس السنة.

المحور الثالث : الدراسة القياسية

أولا : متغيرات ونموذج الدراسة

الهدف من هذه الدراسة القياسية هو اختبار أثر الشمول المالي على مؤشرات النمو الاقتصادي و الفقر و البطالة في الجزائر خلال السنوات الأخيرة (2004-2020) ، بالاعتماد على بيانات سداسية تغطي حوالي 34 مشاهدة تم الحصول عليها من مصادر مختلفة وخاصة من تقارير بنك الجزائر ومعطيات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وعن طريق تقدير العلاقة في المدى القصير و الطويل من خلال نموذج تصحيح الخطأ ECM. و نعتمد في هذه الدراسة على مجموعة من المتغيرات نصنفها حسب طبيعتها إلى :

✓ **مؤشرات الشمول المالي وتشمل :** عدد فروع البنوك التجارية لكل 100.000 بالغ ، عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 100.000 بالغ ، عدد حسابات الودائع لدى البنوك التجارية لكل 1000 بالغ، عدد المقترضين من البنوك التجارية لكل 1000 بالغ، الائتمان المقدم للقطاع الخاص (% من الناتج المحلي الإجمالي) ، المعروض النقدي الموسع (% من الناتج المحلي الإجمالي) . وهي تمثل المتغيرات المستقلة للدراسة .

✓ **المتغيرات التابعة تتمثل في:** مؤشرات النمو الاقتصادي وتشمل : معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، الادخار المحلي (% من الناتج المحلي الإجمالي) ، الاستثمار ممثلا بتكوين رأس المال الثابت (% من الناتج المحلي الإجمالي)، مؤشر الفقر ويعبر عنه بمعدل نمو نصيب الفرد من الدخل الوطني ، و مؤشر البطالة ويعبر عنه بإجمالي البطالة (% من إجمالي القوى العاملة) .

وتجدر الإشارة أنه وفقا للنظرية الاقتصادية ونتائج الدراسات السابقة، يكون للشمول المالي أثرا موجبا على تعزيز النمو الاقتصادي وتعبئة المدخرات الوطنية وتمويل الاستثمارات ، في حين يكون له أثر سلبي من خلال تقليص مستويات الفقر عن طريق رفع نصيب الفرد من الناتج الوطني و كذلك أثر سلبي من خلال تقليص مستويات البطالة .

وعملية تقدير نموذج تصحيح الخطأ ECM تتم على مرحلتين. ففي المرحلة الأولى نستعمل طريقة المربعات الصغرى لتقدير العلاقة بين المتغيرات في المدى الطويل وفق النموذج التالي :

$$y = \alpha + \beta x_t + \varepsilon$$

وفي المرحلة الثانية نقوم بتقدير العلاقة في المدى القصير وفق النموذج التالي :

$$\Delta y_t = (\alpha_1 - 1)\Delta x_t + \alpha_2 e_{t-1} + u$$

علما أن $\alpha_2 > 0$ و α_2 هي قوة أو معامل الإرجاع نحو التوازن ويشترط أن تكون سالبة ومعنوية إحصائيا .

ثانيا : دراسة استقرارية السلاسل الزمنية

نعتمد في دراسة استقرارية السلاسل الزمنية محل الدراسة على اختبار فيليبس بيرون ، ونتأجه نلخصها في الجدول التالي :

جدول رقم 1 : اختبار الاستقرارية عن طريق PP

المتغير			المستوى			الفرق الاول	
عدد فروع البنوك التجارية BB			T المحسوبة	T الجدولية	الاحتمال المقابل	T الجدولية	الاحتمال المقابل
ثابت واتجاه	ثابت فقط	لا ثابت لا اتجاه	-1.914176	-3.552973	0.6246	-3.557759	0.0001
	ثابت فقط	لا ثابت لا اتجاه	-2.797112	-2.954021	0.0696	-2.957110	0.0000
	ثابت واتجاه	لا ثابت لا اتجاه	1.459059	-1.951332	0.9612	-1.951687	0.0000
عدد أجهزة الصراف الآلي NAT			-0.511166	-3.552973	0.9778	-3.557759	0.0000
ثابت واتجاه	ثابت فقط	لا ثابت لا اتجاه	-2.278597	-2.954021	0.1845	-2.957110	0.0000
	ثابت فقط	لا ثابت لا اتجاه	1.826523	-1.951332	0.9815	-1.951687	0.0000
	ثابت واتجاه	لا ثابت لا اتجاه	-2.547340	-3.552973	0.3051	-3.557759	0.0005
عدد حسابات الودائع لدى البنوك DA	ثابت فقط	لا ثابت لا اتجاه	-1.853910	-2.954021	0.3490	-2.957110	0.0001
	ثابت فقط	لا ثابت لا اتجاه	-0.781119	-1.951332	0.3701	-1.951687	0.0000
	ثابت واتجاه	لا ثابت لا اتجاه	-1.932082	-3.552973	0.6154	-3.557759	0.0002
عدد المقترضين من البنوك NB	ثابت فقط	لا ثابت لا اتجاه	-0.969429	-2.954021	0.7525	-2.957110	0.0000
	ثابت فقط	لا ثابت لا اتجاه	1.273775	-1.951332	0.9453	-1.951687	0.0000
	ثابت واتجاه	لا ثابت لا اتجاه	-1.654043	-3.552973	0.7488	-3.557759	0.0000
الائتمان المقدم للقطاع الخاص CP	ثابت فقط	لا ثابت لا اتجاه	1.216299	-2.954021	0.9976	-2.957110	0.0000
	ثابت فقط	لا ثابت لا اتجاه	4.336629	-1.951332	1.0000	-1.951687	0.0000
	ثابت واتجاه	لا ثابت لا اتجاه	-2.991790	-3.552973	0.1495	-3.557759	0.0001
المعروض النقدي الواسع BM	ثابت فقط	لا ثابت لا اتجاه	0.322631	-2.954021	0.9760	-2.957110	0.0000
	ثابت فقط	لا ثابت لا اتجاه	2.250444	-1.951332	0.9928	-1.951687	0.0000
	ثابت واتجاه	لا ثابت لا اتجاه					

تبقى ليلي أسمهان

0.0001	-3.557759	-6.140286	0.8605	-3.552973	-1.337080	ثابت واتجاه	نمو الناتج المحلي GDPG
0.0000	-2.957110	-5.784435	0.9587	-2.954021	0.073653	ثابت فقط	
0.0000	-1.951687	-5.612230	0.2559	-1.951332	-1.057919	لا ثابت لا اتجاه	
0.0002	-3.557759	-5.854374	0.0938	-3.552973	-3.243057	ثابت واتجاه	الادخار المحلي GS
0.0001	-2.957110	-5.632053	0.9080	-2.954021	-0.340362	ثابت فقط	
0.0000	-1.951687	-5.567764	0.2888	-1.951332	-0.973216	لا ثابت لا اتجاه	
0.0003	-3.557759	-5.700188	0.4861	-3.552973	-2.177015	ثابت واتجاه	تكوين رأس المال GCF
0.0000	-2.957110	-5.763361	0.6071	-2.954021	-1.322942	ثابت فقط	
0.0000	-1.951687	-5.594978	0.8951	-1.951332	0.884848	لا ثابت لا اتجاه	
0.0000	-3.557759	-10.05532	0.4627	-3.552973	-2.221633	ثابت واتجاه	نصيب الفرد من الدخل GNIPG الوطني
0.0000	-2.957110	-6.958215	0.8350	-2.954021	-0.692690	ثابت فقط	
0.0000	-1.951687	-5.722497	0.2542	-1.951332	-1.062572	لا ثابت لا اتجاه	
0.0000	-3.557759	-10.04524	0.1307	-3.552973	-3.066664	ثابت واتجاه	اجمالي البطالة UN
0.0001	-2.957110	-5.601315	0.0260	-2.954021	-3.247059	ثابت فقط	
0.0000	-1.951687	-5.567764	0.1477	-1.951332	-1.398465	لا ثابت لا اتجاه	

المصدر: من أعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج إيفيوز 10.

يظهر جليا من خلال نتائج الاستقرارية أن كل السلاسل الزمنية هي مستقرة عند فرقها الأول، ومن ثم فهي متكاملة من الدرجة الأولى I(1).

ثالثا : تقدير نماذج الدراسة

قمنا بتقدير خمسة نماذج : نموذج نمو الناتج المحلي الإجمالي ، نموذج الادخار المحلي الخام ، نموذج تكوين رأس المال الثابت، نموذج نمو نصيب الفرد من الدخل الوطني ونموذج إجمالي البطالة ، و النتائج المتوصل إليها و المستخرجة من برنامج إيفيوز 10 تظهرها الملاحق من 1 إلى 5 .

كما تجدر الإشارة إن نتائج الدراسة تتباين بين النتائج المتوافقة مع النظرية و الدراسات السابقة، ونتائج أخرى غير متوافقة مع نتائج الدراسات، وأخرى غير معنوية يغيب تأثيرها حسب الدراسة ويتم استبعادها، مع الإشارة إلى الاعتماد على مجال معنوية 5% و 10% . و النتائج المتوصل إليها نلخصها كمايلي :

- النماذج المقدرة معنوية إحصائيا وهو ما تظهره الاحتمالية المقابلة لإحصائية فيشر الأقل من 5% في كل النماذج.
- تظهر النتائج قوة تفسيرية جيدة للنماذج المقدرة التي يظهرها معامل التحديد المصحح R^2 و الذي يتجاوز 50% في كل النماذج .
- تشير النتائج أن سلسلة حد الخطأ العشوائي لعلاقة الانحدار المقدرة لكل النماذج مستقرة في المستوى مما يؤكد على وجود علاقة تكامل متزامن في المدى الطويل ما بين المتغير التابع وباقي المتغيرات المفسرة له في كل نموذج .
- معامل تصحيح الخطأ لكل النماذج المقدرة سالب ومعنوي عند درجة حرية 5% وبالتالي النماذج مقبولة إحصائيا.
- تخلو النماذج المقدرة من مشكل الارتباط الذاتي للبقايا وهو ما تظهره احتمالية إحصائية F المقابلة لاختبار LM وهي أكبر من 5%.

- يوجد تجانس التباين لبواقي النماذج وهو ما تظهره احتمالية إحصائية F المقابلة لاختبار (ARCH) وهي أكبر من 5%.
- تتمتع النماذج المقدرة بالاستقرار الهيكلي وهو ما تظهره إحصائية CUSUM التي تقع داخل حدود الثقة 5%.
- يؤثر مؤشر عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 100.000 بالغ تأثيرا موجبا ومعنويا على نمو الناتج المحلي في المدى القصير و الطويل ، في حين يؤثر مؤشر عدد حسابات الودائع لكل 1000 بالغ ايجابيا ومعنويا على نمو الناتج المحلي في المدى الطويل فقط .
- يؤثر مؤشر عدد فروع البنوك التجارية لكل 100.000 بالغ تأثير سالب ومعنوي على نمو الناتج المحلي في المدى القصير و الطويل ، في حين يؤثر مؤشر الائتمان المقدم للقطاع الخاص سلبيا ومعنويا على نمو الناتج المحلي في المدى الطويل فقط ، أما مؤشر المعروض النقدي يؤثر سلبيا ومعنويا على نمو الناتج المحلي في المدى القصير فقط.
- يؤثر مؤشر عدد فروع البنوك التجارية لكل 100.000 بالغ تأثيرا موجبا ومعنويا على الادخار المحلي في المدى الطويل فقط ، في حين يؤثر مؤشر عدد حسابات الودائع لكل 1000 بالغ تأثير موجب ومعنوي على الادخار المحلي في المدى القصير فقط.
- يؤثر مؤشر الائتمان المقدم للقطاع الخاص سلبيا ومعنويا على الادخار المحلي في المدى القصير فقط ، أما مؤشر المعروض النقدي تأثيره سالب ومعنوي في المدى القصير و الطويل .
- يؤثر مؤشر عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 100.000 بالغ تأثيرا موجبا ومعنويا على الاستثمار في المدى القصير و الطويل ، في حين يؤثر مؤشر المعروض النقدي تأثير موجب ومعنوي على الاستثمار في المدى الطويل فقط.
- يؤثر كل من مؤشر حسابات الودائع لدى البنوك لكل 1000 بالغ وعدد المقترضين من البنوك لكل 1000 بالغ تأثيرا سلبيا ومعنويا على الاستثمار في المدى القصير و الطويل.
- يؤثر كل من مؤشر عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 100.000 بالغ ومؤشر عدد حسابات الودائع لكل 1000 بالغ تأثير موجب ومعنوي على نمو نصيب الفرد من الناتج الوطني في المدى القصير و الطويل ، ومن ثم تأثير عكسي ومعنوي على مستوى الفقر.
- يؤثر مؤشر عدد فروع البنوك التجارية لكل 100.000 بالغ عكسيا ومعنويا على نمو نصيب الفرد من الدخل الوطني في المدى القصير و الطويل ، في حين يؤثر كل من مؤشر عدد المقترضين من البنوك التجارية لكل 1000 بالغ ومؤشر الائتمان المقدم للقطاع الخاص عكسيا ومعنويا على نصيب الفرد من الدخل الوطني في المدى الطويل فقط.
- يؤثر كل من مؤشر عدد فروع البنوك التجارية لكل 100.000 بالغ و عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 100.000 بالغ تأثيرا عكسيا ومعنويا على مستويات البطالة في كل من المدى القصير و الطويل.
- يؤثر كل من مؤشر عدد حسابات الودائع لدى البنوك لكل 1000 بالغ وعدد المقترضين من البنوك لكل 1000 بالغ تأثيرا موجبا ومعنويا على مستويات البطالة في المدى القصير و الطويل، في حين يؤثر مؤشر المعروض النقدي تأثيرا موجبا ومعنويا في المدى القصير فقط، وأما مؤشر الائتمان المقدم للقطاع الخاص يظهر تأثيره موجب ومعنوي في المدى الطويل فقط .

خاتمة : تفسير النتائج المتوصل إليها و التوصيات المقدمة

على ضوء النتائج السابقة نستنتج أن الشمول المالي وبالرغم من مستواه الذي ما يزال ضعيفا ودون المستوى المطلوب إلا أن الدراسة القياسية أظهرت بعض النتائج المحفزة التي تبين دور هذا الأخير وقدرته خصوصا على المدى البعيد في تعزيز النمو الاقتصادي وتقليص مستويات الفقر و البطالة في الجزائر .

أول مؤشر وهو عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 100.000 بالغ والذي برهنت النتائج على دوره الايجابي في تحفيز نمو الناتج المحلي وتحفيز الاستثمار وتقليص مستويات الفقر و البطالة .

أما المؤشر الثاني وهو عدد حسابات الودائع لدى البنوك التجارية والذي أظهرت النتائج دوره الايجابي في رفع مستويات نمو الناتج المحلي وتعبئة الادخار المحلي ورفع مستويات نمو نصيب الفرد من الدخل الوطني كمؤشر على تقليص الفقر .

أما المؤشر الثالث تمثل في عدد فروع البنوك التجارية والذي تبين من خلال نتائج الدراسة دوره الايجابي في تعبئة الادخار المحلي وتقليص مستويات البطالة .

و المؤشر الرابع تمثل في المعروض النقدي والذي ظهر من خلال النتائج دوره الايجابي في تعزيز الاستثمار عن طريق تمويل تكوين رأس المال الثابت .

وفي المقابل أظهرت الدراسة ضعف مؤشرات أخرى ودورها السلبي على مؤشرات النمو والفقر و البطالة مع غياب أي دور ايجابي لها ويتعلق الأمر خصوصا بمؤشر عدد المقترضين من البنوك التجارية والائتمان المقدم للقطاع الخاص حيث كانت نتائج غير متوافقة مع نتائج الدراسات السابقة.

كما أن بعض المؤشرات السابقة و التي أظهرت دورا ايجابيا كان لها دور سلبي أحيانا كمؤشر المعروض النقدي ومؤشر عدد فروع البنوك التجارية مثلا وأثرهما السلبي على النمو الاقتصادي والذي لا يتوافق مع نتائج الدراسات.

إن النتائج السابقة في نظرنا ماهي إلا انعكاس لما تشهده إستراتيجية الشمول المالي في الجزائر من معوقات مازال يفرضها المحيط التشريعي و الاقتصادي ولعل أهمها:

✓ النقائص الملحوظة في القوانين البنكية والتي لا تزال بعيدة عن مواكبة التطورات الحاصلة في البيئة المصرفية، كنقص القوانين المنظمة للصيرفة الالكترونية والصيرفة الإسلامية ، أظف إليها نقص التطبيق العملي لهذه القوانين والتضارب في تطبيقها من طرف البنوك .

✓ محدودية دور البنوك الخاصة في الجزائر في مقابل هيمنة البنوك العمومية وهو ما ينعكس سلبا على انعدام المنافسة البنكية وظهور التركيز البنكي الذي يؤثر سلبا على مستوى الشمول المالي ، دون أن ننسى سيطرة البنوك العمومية من حيث عدد فروعها وتغطيتها على مستوى القطر الوطني مقابل البنوك الخاصة التي لا يزال مستوى تغطيتها ضعيفا جدا ،وهو ما انعكس على ضعف مؤشر عدد الفروع البنكية في الجزائر مقابل الدول المجاورة كما رأينا سابقا.

✓ يتميز المجتمع الجزائري بنقص كبير في الثقافة المالية و المصرفية وهو ما ينعكس سلبا على عدة مؤشرات كفقدان الثقة في التعامل مع البنوك ونقص تداول وسائل الدفع الالكترونية وضعف مستوى الادخار مقابل الاكتناز وانتشار تداول النقود خارج الدائرة البنكية وهذا ما يؤثر بدوره سلبا على مستوى الشمول المالي .

- ✓ للأسباب الدينية كذلك تأثير على مستوى الشمول المالي في الجزائر حيث يطالب الجمهور حاليا بالتعامل مع البنوك الإسلامية التي ما تزال تقتصر على بنكين فقط، وهما بنك البركة وبنك السلام، وهو ما اضطر الدولة إلى سن تشريعات تتيح للبنوك العمومية فتح شايفيك إسلامية .
 - ✓ نقص الشفافية وعدم توفر المعلومات وضعف الحماية المالية للزبون والقوانين المنظمة لذلك ، ينعكس سلبا على ثقة الزبائن في التعامل مع البنوك ومن ثم على مستوى الشمول المالي .
 - ✓ انخفاض مستوى الدخل الفردي وانتشار الفقر و البطالة التي تنعكس سلبا على التعامل مع البنوك ومن ثم على تدني مستوى الشمول المالي المصرفي في الجزائر.
- انطلاقا من النتائج السابقة نوصي من خلال هذه الدراسة بمايلي :
- ✓ ضرورة المسارعة في تكييف البيئة التشريعية التي تحكم العمل المصرفي بما فيها القوانين المنظمة للصيرفة الالكترونية و الإسلامية مع التطورات الحاصلة ، مع السهر على التطبيق العملي لهذه القوانين في إطار عمل موحد بين المصارف.
 - ✓ تشجيع البنوك الخاصة عامة، و البنوك الإسلامية على وجه الخصوص، مما سيسمح بخلق المنافسة و الخروج من دائرة التركز البنكي .
 - ✓ عمل السلطات النقدية و البنكية في الجزائر على نشر الثقافة المالية و المصرفية، ومحاربة الاكتناز، والاسترجاع الفوري للكتلة النقدية المتداولة في السوق الغير رسمية.
 - ✓ تشجيع الشمول المالي الرقمي.
 - ✓ العمل على ضمان الشفافية وتوفير البيانات الكافية، مع ضمان الحماية المالية للزبون لبعث الثقة من جديد في التعامل مع البنوك.
 - ✓ الاهتمام بالعمل على تمكين المرأة و فئة الشباب من الشمول المالي على غرار الاهتمام الذي يحضى به هذا المحور في الدول العربية و المغاربية .
 - ✓ رفع مستوى النمو الاقتصادي ومن ثم رفع مستوى الدخل الفردي، والذي يعتبر في نظرنا الحجر الأساسي للمضي قدما نحو إستراتيجية شاملة وفعالة لتعزيز الشمول المالي المصرفي في الجزائر.

قائمة المراجع

1. اسماء دردور، و سعيدة حركات. (2020). قياس أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2017 باستعمال نموذج ARDL، ، مجلة الاستراتيجية والتنمية متوفر على الخط 10/4/124635 ، <https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/276/10/4/124635> ، 10 (4).
2. الاء القاضي. (2018). الشمول المالي والاداء الاقتصادي بالتطبيق على مصر. المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية متوفر على الخط: https://sjrbs.journals.ekb.eg/article_152870_88798c3270a84fd97f5175cfffbb3755c.pdf ، 32 (4).
3. ايمن بوزانة، و وفاء حمدوش. (2020). شركات التكنولوجيا المالية الناشئة ودورها كبديل لدعم الشمول المالي المستدام للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة مع الاشارة لحالة الجزائر. حويلات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية متوفر على الموقع <https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/659/7/3/149684> ، 07 (03).
4. بنك الجزائر . (بلا تاريخ). الامر رقم 11/03 الصادر سنة 2011 من الموقع <https://www.bank-of-algeria.dz>.
5. بنك الجزائر . (بلا تاريخ). التعلية رقم 01 / 2018، الصادرة في 14 فيفري 2018 من الموقع <https://www.bank-of-algeria.dz>.

6. بنك الجزائر . (بلا تاريخ). التعليم رقم 03 / 2018 الصادرة في 28 جوان 2018 من الموقع <https://www.bank-of-algeria.dz>.
7. بنك الجزائر . (بلا تاريخ). التعليم رقم 03/20 الصادرة في 02 ابريل 2020 من الموقع <https://www.bank-of-algeria.dz>.
8. بنك الجزائر . (بلا تاريخ). التنظيم رقم 2020/01 الصادر في 15 مارس 2020 من الموقع <https://www.bank-of-algeria.dz/>.
9. بنك الجزائر . (بلا تاريخ). التنظيم رقم 2018/01 الصادر في 30 ابريل 2018 من الموقع <https://www.bank-of-algeria.dz>.
10. بنك الجزائر . (بلا تاريخ). اللائحة التنظيمية الصادرة في 15 مارس 2020 من الموقع <https://www.bank-of-algeria.dz>.
11. بنك الجزائر . (بلا تاريخ). التعليم رقم 02 / 2018 الصادرة في 19 جوان 2018 من الموقع <https://www.bank-of-algeria.dz>.
12. بنك الجزائر . (بلا تاريخ). التعليم رقم 03 / 2012 الصادرة في 26 ديسمبر 2012 من الموقع <https://www.bank-of-algeria.dz>.
13. بنك الجزائر . (بلا تاريخ). التنظيم رقم 2018/02 الصادر في 04 نوفمبر 2018 من الموقع <https://www.bank-of-algeria.dz>.
14. بنك الجزائر . (بلا تاريخ). التنظيم رقم 2020/03 الصادر في 15 مارس 2020 من الموقع <https://www.bank-of-algeria.dz>.
15. بنك الجزائر . (بلا تاريخ). بيان محافظ بنك الجزائر في يوم الشمول المالي 27 ابريل 2020 من الموقع <https://www.bank-of-algeria.dz>.
16. بنك الجزائر . (بلا تاريخ). كلمة محافظ بنك الجزائر في الاجتماع المشترك لصندوق النقد العربي وصندوق النقد الدولي و البنك الدولي 26 ابريل 2020 من الموقع <https://www.bank-of-algeria.dz>.
17. بنك الجزائر . (بلا تاريخ). التنظيم رقم 2020/02 الصادر في 15 مارس 2020 من الموقع <https://www.bank-of-algeria.dz>.
18. حنان الطيب. (2020). الشمول المالي ، . (صندوق النقد العربي، المحرر) سلسلة كتيبات تعريفية متوفرة على الخط <https://www.amf.org.ae> (1).
19. رفيقة صباغ، و سليمة عزري. (2020). الشمول المالي في الدول العربية ، واقع وآفاق. مجلة ابعاد اقتصادية متوفرة على الموقع <https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/279/10/2/139863> ، 10 (02).
20. صندوق النقد العربي بتصرف. (2017). نشرة تعريفية حول مفاهيم الشمول المالي، متوفرة على الخط <https://www.amf.org.ae>.
21. صندوق النقد العربي. (2015). متطلبات تبني استراتيجية وطنية شاملة لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية ، منشورات صندوق النقد العربي ، متوفرة على الخط <https://www.amf.org.ae>.
22. عبد الحليم عمار، غربي. (2020). نحو اطار مفاهيمي للشمول المالي و المصرفي الاسلامي، دراسة تحليلية لابعاده ومؤثراته وتأثيراته. المجلة الجزائرية للدراسات المالية و المصرفية، متوفرة على الخط <https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/497/6/1> ، 6 (1).
23. عمار ياسين اوسيف، و شافية شاوي. (2020). الشمول المالي في الجزائر : المعوقات و الحلول ،. مجلة الاقتصاد الاسلامي العالمية متوفرة على الخط <https://portal.arid.my/Publications/6ac39cca-8b7c-4421-a304-2c36ee2c3f16.pdf>: (97).
24. مجدي الامين، نورين. (2015). الخدمات المالية بين الاستبعاد و الشمول ،. مجلة المصرفي، السودان متوفرة على الخط : https://cbos.gov.sd/sites/default/files/masrafi_77.pdf (77).
25. نعمة نغم حسين، و احمد نوري. (2018). مؤشرات قياس الشمول المالي في العراق. وقائع المؤتمر العلمي التخصصي الرابع للكلية التقنية الادارية ، متوفرة على الخط : <https://tcm.mtu.edu.iq/preceedings/Vol2/naghamhussein.pdf>.
26. Anas Iswanto, A., Paulus, U., & Indraswati, T. (2016). The Role of Financial Inclusion to Poverty Reduction in Indonesia,. Journal of Business and Management Available online : <file:///C:/Users/MICRO/Downloads/JournalIOSR.pdf> , 18 (6).
27. Bidemi Obayori1, J., & Chidinma Chioma B, G. (2020). Financial Inclusion and Economic Growth in Nigeria. , Business Perspective Review , Available online:<https://pdfs.semanticscholar.org/e28b/4258a4ffb6f47554110e74717df2bcc4ae8c.pdf> , 2 (2).
28. Cyn – Young, P., & Rogelio V, M. (2018). Financial inclusion : New measurement and cross-country impact assessment. Asian development bank economics working paper series Available online <https://www.adb.org/sites/default/files/publication/408621/ewp-539-financial-inclusion.pdf> .

29. Harley Tega, W., Adetosio J, A., & Adegbola, D. (2017). Role of Financial Inclusion in Economic Growth and Poverty Reduction in Developing Economy. Internal Journal of Research in Economics and Social Sciences, Available online : <https://www.researchgate.net/profile/Harley-Williams/publication> , 7 (5).
30. IMF FAS - Financial Access Survey. (2021). Retrieved from <https://data.imf.org/?sk=E5DCAB7E-A5CA-4892-A6EA-598B5463A34C>
31. Mashamba, T., & Chinoda, T. (2021). Financial inclusion, bank competition and economic growth in Africa,. Journal of Economic and Financial Sciences Available online: <file:///C:/Users/MICRO/Downloads/document.pdf> , 14 (01).
32. Moise, B., & Hongyi, X. (2018). Research on Relationship between Financial Inclusion and Economic Growth of Rwanda: Evidence from Commercial Banks with ARDL Approach. International Journal of Innovation and Economic Development,. Available online: <https://researchleap.com/wp-content/uploads/2018/04/01.Ready-Research-on-Relationship-between-Financial-Inclusion-and-Economic-Growth-of-Rwanda.pdf> , 4 (1).
33. Nasir Ali, A., Kaneez, F., & Jameel, A. (2019). Impact of financial inclusion on economic growth in Pakistan. Journal of Managerial Sciences, Available online: https://www.qurtuba.edu.pk/jms/default_files/JMS/13_3/18.pdf , 13 (03).
34. Noor, u. A., Sabir, S., & Asghar, N. (2020). Financial Inclusion and Economic Growth: Empirical Evidence from Selected Developing Economies. , Review of Economics and Development Studies, Available online: <https://reads.spcrd.org/index.php/reads/article/view/195/188> , 6 (1).
35. Okoye, L., Adetiloye, K., & Erin, O. (2020). Financial Inclusion: A Panacea for Balanced Economic Development,. 28th IBIMA Conference:: Innovation Management, Development Sustainability, and Competitive Economic Growth, Available online <http://eprints.covenantuniversity.edu.ng/8433/1/A%20Panacea%20for%20Balanced%20Economic%20Development.pdf>.
36. Purwiyanta, C Ambar, P., & Rini Dwi, A. (2020). The Impact of Financial Inclusion on Economic Growth in Indonesia: Panel Data 34 Province. LPPM UPN “Veteran” Yogyakarta Conference Series Proceeding on Economic and Business Series (EBS) Available online: <file:///C:/Users/MICRO/Downloads/73-Article%20Text-191-1-10-20201025.pdf> , 1 (1).
37. Rasha Fouad, A. R. (2018). Financial Inclusion and Economic Growth : MENA Region,. Scientific Journal for Economic& Commerce Available online : https://jsec.journals.ekb.eg/article_39515_f188b5061327239d020824a385daae4f.pdf , 48 (4).
38. Ratnawati, K. (2020). The impact of financial inclusion on economic growth , poverty, income inequality and financial stability in Asia, . Journal of Asian Finance, Economics and Business Available online: <https://pdfs.semanticsch> , 7 (10).
39. Suidarma, I. M. (2019). The Nexus Between Financial Inclusion and Economic Growth in ASEAN. Journal of Economics and Policy, Jejaka , Available online: <file:///C:/Users/MICRO/Downloads/18747-52991-3-PB.pdf> , 12 (2).
40. Suman, D., & Manoj, K. (2020). Linkage between Financial Inclusion and Economic Growth: An Empirical Study of the Emerging Indian Economy,. The Journal of Business Perspective, Available online: <https://journals.sagepub.com/doi/10.1177/0972262920923891> , 24 (2).
41. Talalweh, M., & Samarah, W. (2021). The Effect of Financial Inclusion on Economic Growth and Human Development: A Case Study of the Islamic World Available online:. Journal of Tanmyat Al-Rafidain, (TANRA), Available online: https://tanmiyat.mosuljournals.com/pdf_167800_3201d096be2e1baec8690844180ccad9.html , 39 (129).
42. The global index data base. (2017). Retrieved from <https://globalindex.worldbank.org/>
43. World Bank. (2014). Global Financial Development Report, Financial Inclusion Available on line : <https://openknowledge.org/bitstream/handle/10986/16238/9780821399859.pdf?sequence=4&isAllowed=y.worldbank>.

بخار المحلي

Dependent Variable: D(GS)

Method: Least Squares

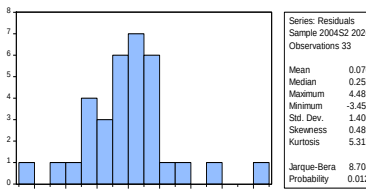
Sample (adjusted): 2004S2 2020S2

Included observations: 33 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(BB)	3.117565	5.161606	0.603991	0.5511
D(NAT)	0.804096	0.748491	1.074169	0.2926
D(DA)	0.020879	0.007009	2.979000	0.0062
D(NB)	-0.065629	0.134671	-0.487325	0.6301
D(CP)	-0.663371	0.359342	-1.848074	0.0763
D(BM)	-0.258053	0.109493	-2.356811	0.0262
AT(-1)	-0.343644	0.131938	-2.604589	0.0150

R-squared 0.780027

Adjusted R-squared 0.729263

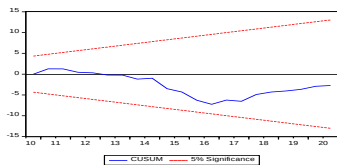


Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.011684	Prob. F(1,29)	0.9148
Obs*R-squared	0.015416	Prob. Chi-Square(1)	0.9012

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.106358	Prob. F(1,30)	0.7466
Obs*R-squared	0.113048	Prob. Chi-Square(1)	0.7367



Dependent Variable: D(GDPG)

Method: Least Squares

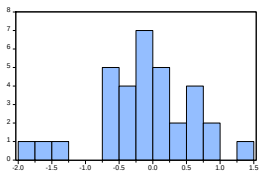
Sample (adjusted): 2004S2 2020S2

Included observations: 33 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(BB)	-13.94629	2.534602	-5.501963	0.0000
D(NAT)	1.855373	0.388523	4.775968	0.0001
D(DA)	0.004374	0.003568	1.225748	0.2313
D(NB)	-0.015640	0.074509	-0.208904	0.8354
D(CP)	-0.284316	0.177889	-1.654495	0.1101
D(BM)	-4.148227	0.054142	-2.752020	0.0105
ET(-1)	-4.482965	0.199304	-3.045011	0.0047

R-squared 0.770400

Adjusted R-squared 0.713415



Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.013675	Prob. F(2,24)	0.9805
Obs*R-squared	0.054024	Prob. Chi-Square(2)	0.8719

الملحق رقم 3 : نتائج تقدير نموذج الاستثمار (تكوين رأس المال الثابت)

Dependent Variable: D(GCF)

Method: Least Squares

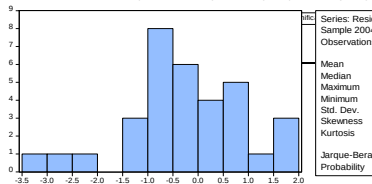
Sample (adjusted): 2004S2 2020S2

Included observations: 33 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(BB)	0.755373	4.330346	0.174437	0.8629
D(NAT)	2.130747	0.672632	3.167774	0.0039
D(DA)	-0.025527	0.006136	-3.671109	0.0011
D(NB)	-0.287416	0.127941	-2.246485	0.0334
D(CP)	0.423342	0.300748	1.407632	0.1711
D(BM)	0.011883	0.090376	1.016670	0.3187
UT(-1)	-0.385206	0.165018	-2.400988	0.0238

R-squared 0.753250

Adjusted R-squared 0.686308

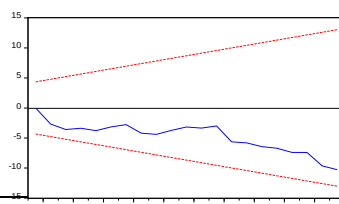


Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	1.300906	Prob. F(2,24)	0.2908
Obs*R-squared	3.227592	Prob. Chi-Square(2)	0.1991

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.886616	Prob. F(1,30)	0.3539
Obs*R-squared	0.918576	Prob. Chi-Square(1)	0.3378



Dependent Variable: GDPG

Method: Least Squares

Sample: 2004S1 2020S2

Included observations: 34

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
BB	-14.322103	2.976568	-4.811257	0.0001
NAT	2.022408	0.365177	5.538158	0.0000
DA	0.008475	0.003801	2.229392	0.0343
NB	-0.046982	0.066331	-0.703005	0.4848
CP	-0.731353	0.144962	-5.045129	0.0000
BM	-0.004787	0.072153	-0.066342	0.9476
C	73.80799	12.89443	5.724021	0.0000

R-squared 0.804477

Adjusted R-squared 0.761028

F-statistic 18.51521

Prob(F-statistic) 0.000000

Null Hypothesis: ET has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-2.852317	0.1901
Test critical values:		
1% level	-4.262735	
5% level	-3.552973	
10% level	-3.209642	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Dependent Variable: GCF

Method: Least Squares

Sample: 2004S1 2020S2

Included observations: 34

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
BB	-0.079749	5.047998	-0.015797	0.9875
NAT	2.762588	0.619308	4.460383	0.0001
DA	-0.021140	0.006143	-0.343908	0.7303
NB	-0.436636	0.112491	-3.881507	0.0006
CP	-0.394326	0.245843	-1.603974	0.1204
BM	0.033048	0.122365	0.272918	0.7910
Exogenous: None	28.81119	21.86782	1.317515	0.1987

R-squared 0.838333

Adjusted R-squared 0.824629

F-statistic 68.47219

Prob(F-statistic) 0.000000

Null Hypothesis: ET has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-2.891270	0.0045
Test critical values:		
1% level	-4.262735	
5% level	-3.552973	
10% level	-3.209642	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: UT has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-2.891662	0.0571
Test critical values:		
1% level	-4.262735	
5% level	-3.552973	
10% level	-3.209642	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: UT has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-2.986479	0.0040
Test critical values:		
1% level	-4.262735	
5% level	-3.552973	
10% level	-3.209642	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

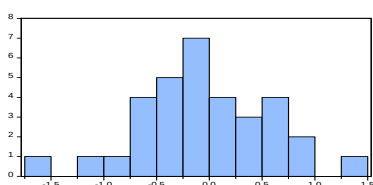
الملحق رقم 5 : نتائج تقدير نموذج البطالة

Dependent Variable: D(UN)

Method: Least Squares
Sample (adjusted): 2004S2 2020S2
Included observations: 33 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(BB)	-9.657223	2.294476	-4.208901	0.0003
D(NAT)	-0.792638	0.348743	-2.272842	0.0315
D(DA)	0.010427	0.003203	3.255223	0.0031
D(NB)	0.188364	0.061114	3.082188	0.0048
D(CP)	0.098531	0.166363	0.592267	0.5588
D(BM)	0.098614	0.051120	1.929075	0.0647
LT(-1)	-0.503175	0.165506	-3.040229	0.0053

R-squared 0.598904
Adjusted R-squared 0.506343



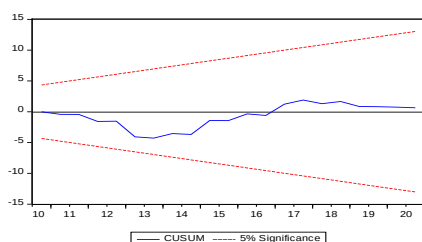
Series: Residuals
Sample 2004S2 2020S2
Observations 33
Mean -0.039755
Median -0.029632
Maximum 1.467357
Minimum -1.661045
Std. Dev. 0.637415
Skewness -0.111662
Kurtosis 3.339766
Jarque-Bera 0.227308
Probability 0.892567

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.131423	Prob. F(2,24)	0.8775
Obs*R-squared	0.357498	Prob. Chi-Square(2)	0.8363

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.022515	Prob. F(1,30)	0.8817
Obs*R-squared	0.023998	Prob. Chi-Square(1)	0.8769



Dependent Variable: UN

Method: Least Squares
Sample: 2004S1 2020S2
Included observations: 34

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
BB	-10.14390	2.442120	-4.153728	0.0003
NAT	-0.683989	0.299609	-2.282940	0.0305
DA	0.011291	0.003119	3.620286	0.0012
NB	0.101384	0.054421	1.862960	0.0734
CP	0.282260	0.118934	2.373245	0.0250
BM	0.049182	0.059198	0.830615	0.4134
C	49.34808	10.57921	4.664627	0.0001

R-squared 0.840700
Adjusted R-squared 0.805300
F-statistic 23.74858
Prob(F-statistic) 0.000000

Null Hypothesis: LT has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-3.405679	0.0679
Test critical values:		
1% level	-4.262735	
5% level	-3.552973	
10% level	-3.209642	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: LT has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-3.587942	0.0115
Test critical values:		
1% level	-3.646342	
5% level	-2.954021	
10% level	-2.615817	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: LT has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-3.647279	0.0006
Test critical values:		
1% level	-2.636901	
5% level	-1.951332	
10% level	-1.610747	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.